

Distr.: General
27 January 2016
Arabic
Original: English



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
اللجنة الفرعية القانونية
الدورة الخامسة والخمسون
فيينا، ٤-١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦
البند ١٥ جدول الأعمال المؤقت*
استعراض الآليات الدولية للتعاون في مجال استكشاف
الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية

استعراض الآليات الدولية للتعاون في مجال استكشاف الفضاء الخارجي
وإستخدامه في الأغراض السلمية
مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً- مقمّمة
٢	ثانياً- الردود الواردة من الدول الأعضاء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
٢	بلجيكا
٩	بولندا
١٠	تايلند
١١	تركيا
١٢	ثالثاً- الردود الواردة من المراقبين الدائمين لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
١٢	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

* .A/AC.105/C.2/L.297



أولاً - مقدمة

١- في الدورة الرابعة والخمسين للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في عام ٢٠١٥، اتفق الفريق العامل المعني باستعراض الآليات الدولية للتعاون في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية على أن تدعو الأمانة مجدداً الدول الأعضاء في اللجنة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي لها صفة مراقب دائم لدى اللجنة إلى تقديم أمثلة ومعلومات عن آليات التعاون الدولي التي تستخدمها من أجل التعاون في مجال الفضاء، بغية التوصل إلى فهم مجموعة آليات التعاون التي تستخدمها الدول والمنظمات الدولية والظروف التي تفضّل فيها الدول فئات معينة من الآليات على غيرها (A/AC.105/109)، الفقرة ٢٠٦ والمرفق الثالث، الفقرة ٩ (أ-ج)). وقد اعتمدت اللجنة في دورتها الثامنة والخمسين، في عام ٢٠١٥، قرار الفريق العامل هذا (A/70/20، الفقرة ٢٦١).

٢- وقد أعدت الأمانة هذه الوثيقة على أساس الردود التي وردت بحلول ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ من بلجيكا وبولندا وتايلند وتركيا، وكذلك من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

بلجيكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦]

ترحب بلجيكا بمناقشة الآليات الدولية للتعاون في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية في إطار بند مكرّس من جدول أعمال لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وهذه الغاية، تؤدّ بلجيكا أن تبين خبرتها في هذا المجال.

يتكون إطار بلجيكا التعاوني المكرّس لأنشطة الفضاء الخارجي من عدة أنواع من الصكوك على مستويات مؤسسية مختلفة. وسوف يركّز الاستعراض التالي على التعاون التشغيلي، الذي يغطي الجوانب البرنامجية (مراحل البحث والتطوير والتحقق والاختبار والتشغيل)، لا على الصكوك ذات الأغراض القانونية أو الرقابية، مثل معاهدات الأمم المتحدة الخمس أو قرارات الجمعية العامة بشأن الفضاء الخارجي.

التعاون: المستويات والآليات

مستوى التعاون الأول في بلجيكا هو التعاون المتعدّد الأطراف الإقليمي. وبلجيكا هي، على هذا المستوى، طرف في عدة اتفاقات يصنّف أغلبها كمعاهدات وفقاً لاتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ بشأن قانون المعاهدات، ومن هذه الاتفاقات:

- معاهدات الاتحاد الأوروبي (بصيغتها المنقحة بموجب معاهدة لشبونة)
- اتفاقية إنشاء وكالة الفضاء الأوروبية
- اتفاقية إنشاء المنظمة الأوروبية لاستغلال سواتل الأرصاد الجوية
- اتفاقية إنشاء منظمة أوروبية للبحوث الفلكية في نصف الكرة الجنوبي.

واتفاقية إنشاء وكالة الفضاء الأوروبية مستكملة باتفاق أممي (لتبادل المعلومات السرية وحمايتها) وإعلان حكومي دولي بشأن مرحلة استغلال مركبات الإطلاق الأوروبية. ومستوى التعاون الثاني بالنسبة لبلجيكا هو التعاون المتعدّد الأطراف الدولي. ويشمل هذا المستوى معاهدات دولية، مثل الاتفاق الحكومي الدولي بشأن محطة الفضاء الدولية (التي تشكل جميع الدول الأعضاء في وكالة الفضاء الأوروبية معا طرفا وحيدا فيها).

ومستوى التعاون الثالث هو التعاون الثنائي الأطراف الدولي. وعلى هذا المستوى، أبرمت بلجيكا أنواعا متنوعة من الصكوك، التي تتراوح بين المعاهدات ومذكرات التفاهم. وتجدر ملاحظة أنّ الحل المتمثل في ترتيبات غير ملزمة مكرّسة لنوع معين من المشاريع أو حتى لمشاريع قائمة محدّدة يفضّل حاليا على معاهدات التعاون أو الاتفاقات الحكومية الدولية. وهذا صحيح حتى مع الدول التي أبرمت بلجيكا معاهدات تعاون إطارية معها. فالترتيبات غير الملزمة، مثل مذكرات أو خطابات إعلان النوايا، مرنة بما فيه الكفاية وتستخدم كمرجع للمؤسسات التنفيذية ومديري المشاريع. ولا تنص هذه الصكوك على تبادل الأموال ولكنها تسمح بتبادل العاملين والخبرة. وفي بعض الحالات، قد تتفق الأطراف على تمويل مقدّم من الحكومة، ولكن كدعم مباشر للبحث والتطوير الذي يضطلع بهما الشريك الصناعي البلجيكي المشارك في المشروع أو المهمة.

ومستوى التعاون الرابع هو التعاون على المستوى الاتحادي بين الولايات الاتحادية البلجيكية والسلطات الإقليمية في بلجيكا. ويسمح هذا التعاون ببذل جهود مشتركة في ميادين الكفاءة الخاصة بكل منها وفي مجالات أخرى متصلة بأبحاث الفضاء وتطبيقاتها، مثل التعليم والأبحاث الأكاديمية والتنمية الصناعية والبيئة والتنقل وما إلى ذلك. وهذا الشكل من

آليات التعاون ليس مخصصاً بالضرورة للدول الاتحادية مثل بلجيكا. وقد يعني أيضاً الدول الوحديّة التي تسعى إلى تطوير القدرات الصناعية أو التكنولوجية الموجودة أصلاً في بعض أنحاء أراضيها بالتعاون مع السلطات المحليّة المختصة.

التعاون: الصكوك القانونية والسياساتية

يمكن تنظيم مجموعة الصكوك التي تستخدمها بلجيكا حالياً على مستويات متنوّعة (كما أشير أعلاه) لتطوير تعاونها في مجال أبحاث الفضاء وتطبيقاته في فئتين:

- الفئة ١: الصكوك التي تخضع لموافقة البرلمان (المعاهدات)؛
 - الفئة ٢: الصكوك التي لا تخضع لموافقة البرلمان (الاتفاقات الحكومية الدولية أو الإدارية).
- وهذا التمييز مهم بالنسبة للسياسة التي اعتمدها الدولة: فهي إمّا تتوخى تعاوناً كبيراً مع دولة أو منظمة حكومية دولية أو أكثر، ينفذ بواسطة عدة مشاريع في مجالات فرعية متنوّعة من أبحاث الفضاء وتطبيقاته، وإمّا تعتمد نهجاً أقرب إلى التصدي لكل حالة على حدة موجّهاً إلى مشاريع محدّدة. ويمكن للسياسة أن تتغير تبعاً للدولة الشريكة.

وتسمح صكوك الفئة ١ بالنص على إطار عام يتحكم في عدة جوانب من التعاون، مثل المجالات الفرعية المتضمنة والمستبعدة، وضوابط التصدير، والملكية الفكرية وتبادل الأموال، وحماية المعلومات السرية، والأنشطة التي تمارس على أرض الطرف الآخر وما إلى ذلك. ويجري تعيين كيانات أو مؤسسات تنفيذية وطنية لغرض تنفيذ الاتفاق، ولا سيما من خلال اتفاقات فرعية (الفئة ٢) تبرم على المستوى الحكومي أو الإداري. ولا تصلح صكوك الفئة ١ للاستخدام كأساس قانوني لمشروع مكرّس، على اعتبار أنّ مشاريع الفضاء تتطلب ما يكفي من المرونة للاستجابة لتطورها من حيث المواصفات أو الجدول الزمني أو التمويل.

ولا تسمح صكوك الفئة ٢ بمستوى من الالتزام يكفي لحل جميع المسائل القانونية والمؤسسية المتصلة بالتعاون الفضائي العام. وهي تشير في العادة إلى قوانين وطنية قائمة يلزم تنفيذ المشروع (أو المشاريع) بمقتضاها. وعلى عكس صكوك الفئة ١، لا يمكن بهذه الصكوك إنشاء أحكام استثنائية فيما يتعلق بالقوانين أو اللوائح التنظيمية الوطنية. وفي أغلب الأحيان لا تستطيع، في حد ذاتها، فرض التزامات، سواء على الدولة أو على المواطنين. ولكن، في المقابل، يمكن تكييفها بسهولة من أجل تجسيد الاحتياجات المتغيرة للمشروع (أو المشاريع). ويمكن لصكوك الفئة ٢ أن تنطبق على مشاريع أو مهام محدّدة، أو أن تظل على

مستوى عام جداً. وفي الحالة الأخيرة، تُستخدم كإطار للسياسات التعاونية بين الدول الأطراف.

"لبنات بناء" الصكوك التعاونية

يستند المخطط النمطي لصكوك التعاون الإطارية (سواء أكانت من الفئة ١ أو الفئة ٢) في بلجيكا إلى الأحكام التالية، التي يمكن أن تشكل لبنات بناء يستند إليها هيكل تصميم الصك النمطي:

أولاً - تحديد الأطراف

ينبغي أن يسمح هذا القسم بتحديد واضح ودقيق للكيانات القانونية الأطراف في الاتفاق، سواء أكانت الدولة ذاتها أم وكالة مستقلة. وهذا التحديد ليس بديهياً دائماً لأن الإشارة إلى الأطراف غالباً ما تقتصر على تسمية الهيئة أو المعهد أو المنظمة دون ذكر وضعها القانوني.

وكتعليق عام على هذا النوع من الصكوك، ينبغي تنظيم اتفاقات الفئة ١ على نحو يتيح قدرًا كافيًا من المرونة وذلك عن طريق تفويض إدارة الطرائق على المستوى التقني للسلطة الحكومية أو لسلطة المشروع.

ثانياً - الديباجة

في العادة، تشير الديباجة إلى صكوك قائمة معترف بها على نحو شائع من جانب الأطراف كأساس أو خلفية لتعاونها. وهي تنص أيضاً على الأغراض الرئيسية لكل طرف والأغراض الرئيسية المشتركة للأطراف.

ثالثاً - الغرض والنطاق

يعرّف الغرض والنطاق الحدود (التجريدية) التي تعتزم الأطراف الاضطلاع بتعاونها ضمنها. فعلى سبيل المثال، قد يتمثل الغرض والنطاق في استكشاف الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية أو، على نطاق أضيق، في استخدام البيانات الساتلية لرصد الغابات.

رابعاً- ميادين التعاون

تحدّد الأطراف، ضمن الإطار المعرّف، عدداً معيّناً من المجالات الفرعية التي يُنظر فيها بالفعل في إقامة مشاريع تعاونية أو التي يُرجّح أن يحدث فيها ذلك في المستقبل. وقد لا تكون القائمة حصرية؛ بيد أنه من المسلم به عادةً أنّ أيّ إضافات إلى القائمة يتعين أن تحظى بالموافقة المشتركة للأطراف أو كياناتها التنفيذية.

خامساً- أشكال التعاون

لأغراض التعاون، يجوز للأطراف أن تتفق على عدة آليات، مثل تبادل العاملين (بما في ذلك تسهيلات التأشيرات، عند الاقتضاء، وترتيبات السفر) وتبادل الخبرات، والاجتماعات أو الندوات المشتركة، وفرص التدريب أو التدريب الداخلي في المجالين الأكاديمي والمهني، وإنجاز البنود، وتبادل الأموال (بما في ذلك الطرائق) وما إلى ذلك.

سادساً- الملكية الفكرية

تضع الأطراف المبادئ الأساسية المنطبقة على الملكية الفكرية المستخدمة لغرض تعاونها (الملكية الخلفية)، وكذلك الناجمة عن هذا التعاون (الملكية الأمامية). وفي العادة، تحظى الملكية الخلفية بالحماية من أيّ شكل من الاستئثار الذي قد ينجم عن استخدامها، في حين يجري تقاسم الملكية الأمامية بين الأطراف أو كيانات كل منها طبقاً لطرائق منصوص عليها في اتفاقات فرعية.

سابعاً- جهات الاتصال

تعين الأطراف جهات الاتصال الخاصة بكل منها فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق. وقد تكون جهات الاتصال على مستوى الأطراف الموقّعة أو على مستوى كياناتها التنفيذية.

ثامناً- اللجنة المشتركة

يجوز للأطراف أن تنشئ لجنة مشتركة يُعهدُ إليها بإجراء استعراض دوري للتعاون، مع تزويدها بالتوجيهات العلمية و/أو سلطة إجراء مشاورات بين الأطراف إذا ما نشأت صعوبات في تطبيق الاتفاق أو تفسيره أو تنفيذه.

وعندما يتعلق الأمر بصكوك تعاونية محدّدة (إمّا من الفئة ١ أو الفئة ٢)، تستند الصكوك التي تشمل بلجيكا إلى لبنات البناء التالية عادة:

أولاً- تحديد الأطراف

(نفس الملاحظات الواردة أعلاه)

ثانياً- الديباجة

(نفس الملاحظات الواردة أعلاه)

ثالثاً- الغرض والنطاق

الاضطلاع بالمشروع المحدّد أو المهمة المحدّدة يجري بالتعاون بين الأطراف أو كيانات كل منها. وفي العادة، تعرض التفاصيل التقنية للمشروع أو المهمة في مرفق (إذا كانت خاضعة للاتفاق) أو في تذييل (إذا كانت غير خاضعة للاتفاق، على سبيل المثال لأنّ المشروع معرف من جانب طرف واحد فقط).

رابعاً- مسؤوليات الأطراف

تُعرف مسؤوليات كل طرف بدلالة المنجزات والتمويل والسلطة والخبرة وما إلى ذلك.

خامساً- الجدول الزمني

يخضع المشروع أو المهمة إلى جدول زمني مرجعي يتعين على الأطراف الالتزام به. ومع ذلك، يجوز تعديل الجدول الزمني على النحو المناسب من أجل مراعاة حالات التأخير والتعديل. ويمكن إدراج الجدول الزمني في مرفق مكرّس تتولى الأطراف أو كياناتها التنفيذية تحديثه بطريقة مرنة.

سادساً- الأحكام المالية

في حالة تلقي المشروع أو المهمة مساهمة مالية من (أحد) الأطراف، يدرج في العادة حكم محدّد يوضّح طرائق السداد.

سابعاً- الملكية الفكرية

يتعين إدراج أحكام مفصلة لتعريف حقوق كل طرف من الأطراف وكياناته التنفيذية، وكذلك حقوق المقاولين من الباطن والأطراف الثالثة إن وجدوا، وذلك فيما يتعلق بالملكية الخلفية والملكية الأمامية على السواء.

ثامناً- المسؤوليات

يتعين النظر في مصادر متنوّعة للمسؤولية، بما في ذلك:

- المسؤولية التعاقدية في حالة عدم الإنجاز أو تأخر الإنجاز
 - المسؤولية عن الأضرار البدنية أو المادية، غير الناجمة عن التقصير التعاقدية، التي تلحق بالطرف الآخر أو كيانه التنفيذي
 - المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بالأطراف الثالثة.
- ويجوز لهذه المسؤولية الأخيرة أن تشمل ترتيبات بشأن المسؤولية وفقاً لاتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار الناجمة عن الأجسام الفضائية لعام ١٩٧٢ في حالة المهام التشغيلية.

تاسعاً- جهات الاتصال

(نفس الملاحظات الواردة أعلاه)

وعلى الرغم من أنه لا يمكن استبعاد إبرام اتفاقات من الفئة ١ لهذا النوع من الصكوك، فإنه لا يوصى بها بسبب صعوبة الإجراءات التي تخضع لها إلى جانب مستوى التفاصيل التقنية التي سوف تتصدى لها.

ويقدّم وفد بلجيكا هذه الوثيقة إلى الفريق العامل المعني باستعراض الآليات الدولية للتعاون في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية كنقطة انطلاق ممكنة لمناقشة هذا الموضوع. وقد طوّرت فكرة تحديد لبنات بناء للصكوك القانونية بنجاح في الماضي، ولا سيما في جامعة كولونيا والمركز الألماني لشؤون الفضاء الجوي في إطار "مشروع ٢٠٠١+" المشترك، الذي عُني بالتشريعات الفضائية الوطنية. ومن شأن استبانة لبنات بناء، إمّا مشتركة بين أغلب صكوك التعاون في مجال الفضاء في العالم، أو خاصة ببعض المناطق أو بعض

الدول أو بعض أنواع المشاريع أو مجالات الأنشطة، أن يساعد البلدان الحديثة العهد بارتياح الفضاء على إبرام مثل هذه الصكوك مع فهم جوانبها العملية على نحو أفضل.

بولندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦]

جمهورية بولندا دولة عضو في وكالة الفضاء الأوروبية منذ عام ٢٠١٢. وتتكوّن هذه المنظمة حالياً من ٢٢ بلداً. ومديرها العام هو المسؤول التنفيذي الرئيسي وممثلها القانوني. والدول الأعضاء فيها ممثلة في عدة لجان وهيئات برامج تُعنى بجميع المواضيع المتصلة بمسائل الفضاء. وتضطلع الوكالة، جنباً إلى جنب مع أعضائها، بعدد كبير من البرامج الاختيارية والإلزامية.

ويدل انضمام بولندا إلى وكالة الفضاء الأوروبية على وجود حاجة واضحة إلى البت في الأولويات وتكييف الأنشطة الوطنية تبعاً للتحديات الجديدة التي يواجهها بلدنا الآن: أي كيفية المحافظة على القدرات العلمية ومواصلة تطويرها وفي الوقت نفسه مواصلة أنشطة أكثر توجّهاً نحو السوق وتعزيز الصناعة الفضائية وقطاعها التجاري.

وبغية تحسين قدرة القطاع الفضائي الداخلي على المنافسة، تسعى بولندا إلى المحافظة على تكنولوجيا الفضاء وتطويرها وذلك باستخدام الإمكانيات الصناعية القائمة في المقام الأول، وأيضاً بتشجيع وحفز استحداث قدرات صناعية جديدة مناسبة لمتطلبات السوق. ويسعى الوفد البولندي لدى وكالة الفضاء الأوروبية إلى إقامة تعاون ثنائي الأطراف مع شركاء دوليين، بادئ ذي بدء من أوروبا، وتنفيذ غايات صناعية تستهدف تحقيق أعلى مستوى من الفعالية والتنوعية.

ويجدر التأكيد على أنّ إحدى أولويات بولندا تتمثل في مسألة الحطام الفضائي. وفي هذا الصدد، تضطلع وكالة الفضاء الأوروبية بالنسبة لبلدنا بدور الشريك الموثوق الذي يساعدنا على الاضطلاع بأنشطة تتعلق بالتخفيف من مشكلة الحطام الفضائي.

وعضوية المنظمة الأوروبية لاستغلال سواتل الأرصاد الجوية ("يومتسات") مهمة أيضاً بالنسبة لبولندا. ويومتسات هي منظمة حكومية دولية أنشئت في عام ١٩٨٦. ويتمثل هدفها في توفير بيانات وصور ومنتجات ساتلية متعلقة بالجو والمناخ - على مدار الساعة يومياً طوال أيام العام - لخدمات الأرصاد الجوية الوطنية في دولنا الأعضاء والمتعاونة في أوروبا وغيرها من المستعملين على الصعيد العالمي. وتضم يومتسات في الوقت الراهن ٣٠ دولة عضواً ودولة متعاونة واحدة، والمنظمة تواصل النمو. ووزارة البيئة هي المسؤولة عن التعاون مع يومتسات.

تايلند

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦]

تستخدم تايلند آليات دولية متنوّعة للتعاون في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية على النحو التالي:

اللجنة الفرعية للتكنولوجيا وتطبيقات الفضاء

تتعاون وزارة العلم والتكنولوجيا، بالنيابة عن تايلند، مع نظراء آخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وذلك من خلال إطار الرابطة أي:

- الاجتماع الوزاري للرابطة بشأن العلم والتكنولوجيا
- لجنة الرابطة للعلم والتكنولوجيا

واللجنة الفرعية للتكنولوجيا وتطبيقات الفضاء هي آلية في إطار لجنة الرابطة للعلم والتكنولوجيا تعقد اجتماعا سنويا من أجل النظر في مختلف أنواع التعاون. وتضطلع اللجنة الفرعية بالتعاون بناء على قرارات.

منظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ

منظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ هي منظمة دولية يقع مقرها في بيجين، الصين. وقد أنشئت في عام ٢٠٠٨. وتايلند ممثلة فيها بواسطة وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الملتقى الإقليمي لوكالات الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ

الملتقى الإقليمي لوكالات الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ هو منتدى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ دشنته الوكالة اليابانية لاستكشاف الفضاء الجوي. ولا يفرض الملتقى قواعد أو لوائح تنظيمية؛ والمشاركة فيه اختيارية. ويستفيد المشاركون من الفرصة المتاحة للاجتماع والمناقشة مع المسؤولين التنفيذيين في وكالات الفضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الاتحاد الدولي للملاحة الجوية

أنشئ الاتحاد الدولي للملاحة الجوية في عام ١٩٥١. وقد دشنته مجموعة من العلميين المهتمين بأبحاث الفضاء من أجل إقامة محفل دولي بشأن المعارف الفضائية بين الشرق والغرب. ووكالة تطوير الإعلاميات الجغرافية والتكنولوجيا الفضائية عضو في الاتحاد الدولي للملاحة الجوية، بالنيابة عن تايلند، منذ عام ٢٠١٠.

لجنة أبحاث الفضاء

أنشئت لجنة أبحاث الفضاء من قبل المجلس الدولي للاتحادات العلمية (الذي صار الآن المجلس الدولي للعلوم) في عام ١٩٥٨ بغرض إيجاد مجتمع علمي معني باستخدام السواتل واستكشاف الفضاء وكذلك تبادل المعلومات على أساس التعاون المتبادل. وتايلند عضو في لجنة أبحاث الفضاء منذ عام ١٩٥٩.

الفريق المختص برصد الأرض

الفريق المختص برصد الأرض مجموعة مخصّصة مكوّنة من ٩٧ بلدا عضواً والمفوضية الأوروبية و٨٧ منظمة دولية. وتايلند هي من أعضائها المؤسسين. ويركز الفريق على استخدام تكنولوجيا السواتل لحل مشاكل من قبيل الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي والاحترار العالمي وما إلى ذلك.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦]

تعلق تركيا أهمية فائقة على التعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. وبغية المساهمة في التطوير التدريجي للتعاون الدولي في هذا المجال، أبرمت تركيا عدة اتفاقات للتعاون الثنائي الأطراف مع دول ومنظمات دولية، بما في ذلك الاتفاق بين حكومة تركيا ووكالة الفضاء الأوروبية بشأن التعاون في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية والاتفاق بين هيئة الأركان العامة التركية للجمهورية التركية ووزارة الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التعاون في مجال الفضاء لغرض الدفاع واتفاقية منظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ واتفاقية بين

حكومة أوكرانيا وحكومة جمهورية تركيا بشأن التعاون في مجال أبحاث الفضاء واستخدامه واتفاق متعلق بالمنظمة الدولية لسواتل الاتصالات.

ثالثاً - الردود الواردة من المراقبين الدائمين لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥]

إنّ نظام الرصد الفضائي الذي يدعم برامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية هو نتيجة تعاون قديم العهد وفعال بين الدول الأعضاء في المنظمة المشغلة للسواتل، بما في ذلك الوكالات التشغيلية ووكالات البحث والتطوير، في ظل الرعاية المشتركة لبرنامج الفضاء التابع للمنظمة وفريق التنسيق المعني بسواتل الأرصاد الجوية الذي يسعى إلى إقامة تنسيق تقني من أجل ضمان إمكانية التشغيل التبادلي والتخطيط للطوارئ والاستمرارية التشغيلية للأرصاد دعماً لرصد الجو والمناخ والبيئة في إطار برامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات. وتوفر اللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض محفلاً مفيداً آخر للتعاون بين وكالات الفضاء.